A

الأمم المتحدة

A/46/690
21 November 1991
ARABIC

DRAFT

DRAFT 9 1991

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
البند ١٣١ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخامسة المعنية بمبشاق الأمم
المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد اليوشانيدلشيف (بلغاريا)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "تقرير اللجنة الخامسة المعنية بمبشاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، عملا بالفقرة ٨ من القرار ٤٤/٤٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٢ - وفي الجلسة العامة الثالثة ، المعقدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية مكتبها ، أن تدرج البند في جدول أعمالها ، وأن تحيله إلى اللجنة السادسة .

٣ - وفيما يتعلق بهذا البند ، كان معرفا على اللجنة السادسة تقرير اللجنة الخامسة المعنية بمبشاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة^(١) ، الذي عرضه رئيس اللجنة الخامسة في الجلسة السادسة للجنة السادسة ، المعقدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وكان معرفا على اللجنة أيضا تقرير الأمين العام بشأن نظام الأمم المتحدة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ٣٣ والإضافة (A/46/33 و Corr.1) .

للتفويق في المنازعات بين الدول (A/46/383 و Add.1) ، الذي قررت اللجنة في جلستها الثالثة المعقدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أن تنظر فيه في إطار هذا البند .

٤ - وعممت أيضا الوثائق التالية في إطار هذا البند :

(أ) تسوية المنازعات بالوسائل السلمية : ثبت انتقائي بالمراجع ST/LIP/SER.B/39) (رقم المبيع ٩١.I.49) ،

(ب) رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليطا لدى الأمم المتحدة (A/46/335) ،

(ج) رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلارسون لدى الأمم المتحدة (A/46/582) ،

(د) رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (A/46/605-S/23176) ،

٥ - ونظرت اللجنة السادسة في هذا البند في جلساتها من السادسة إلى الحادية عشرة وفي الجلسة الثامنة والثلاثين ، المعقدة في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/اكتوبر وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وتشتمل المحاضر الموجزة للجلسات (A/C.6/46/SR.6-11 و 38) على وجهات نظر الممثليين الذين تحدثوا حول هذا البند .

ثانيا - النظر في المقترنات

ألف - مشروع القرار A/C.6/46/L.7

٦ - في الجلسة ٣٨ المعقدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عرض ممثل مصر مشروع قرار ، ونقحه شفويًا ، عنوانه "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" (A/C.6/46/L.7) ، مقدمًا من أشيبوببيا ، والارجنتين ، وأسبانيا ، وакوادور ، والمانيا ، وأوروغواي ، وايطاليا ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، ورومانيا ، والسلفادور ، وشيلي ، وعمان ، وغواتيمالا ،

والفلبين ، وفنزويلا ، وقبرص ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، واليابان ، ويوجوسلافيا ، وانضمت اليها فيما بعد بلجيكا ، وبولندا ، وكولومبيا ، ومالي ، والنيجر ، ونيكاراغوا .

٧ - وكان معروضا على اللجنة بيان من الامين العام (A/10.L.6/46) بشأن الاشار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار .

٨ - وفي نفس الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/46/L.7 ، بصيغته المعدهلة شفويًا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ١٣ ، مشروع القرار الاول) .

٩ - وأدى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان تعليله لموقفه بعد اعتماد مشروع القرار .

باء - مشروع القرار A/C.6/46/L.9

١٠ - وفي الجلسة ٢٨ أيضًا ، عرض ممثل المانيا مشروع قرار بعنوان "الإعلان المتعلق بتقسيم الحقائق الذي تطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين" (A/C.6/46/L.9) ، مقدما من اسبانيا ، والمانيا ، وايطاليا ، والبرازيل ، وبليجيكا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وغانبا ، وقبرص ، ومصر ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ، واليابان ، ثم انضمت اليها فيما بعد بلغاريا ، ورومانيا ، وهنغاريا .

١١ - وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/46/L.9 ، بدون تصويت (انظر الفقرة ١٣ ، مشروع القرار الثاني) .

١٢ - وأدى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان تعليله لموقفه بعد اعتماد مشروع القرار .

ثالثا - توصيات اللجنة السادسة

١٣ - توصي اللجنة السادسة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق
الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٤٩٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ،
الذي أنشأت بموجبه اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور
المنظمة ، والى قراراتها ذات الصلة التي اتخذتها في دورات لاحقة^(٢) .

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، المقدمة إلى
الجمعية العامة في دوراتها السابعة والثلاثين^(٣) ، والثامنة والثلاثين^(٤) ،

(٢) القرارات ٢٨/٣١ المؤرخ ٣٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٤٥/٣٣
المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٩٤/٣٣ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،
و ١٤٧/٢٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٦٤/٣٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،
و ١٢٢/٣٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١١٤/٣٧ المؤرخ
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٤١/٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،
و ٨٨/٣٩ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٧٨/٤٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،
و ٨٣/٤١ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٥٧/٤٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،
و ١٧٠/٤٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٣٧/٤٤ المؤرخ
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٤٤/٤٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ،
الملحق رقم ١ (A/37/1) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١ (A/38/1) .

والتابعة والثلاثين^(٥) والأربعين^(٦) ، والحادية والأربعين^(٧) ، والثانية والاربعين^(٨) ، والثالثة والأربعين^(٩) ، الرابعة والأربعين^(١٠) ، الخامسة والأربعين^(١١) ، السادسة والأربعين^(١٢) ، فضلاً عن الآراء والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بشأنها ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخامسة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ، عن أعمال دورتها المعقودة في عام ١٩٩١^(١٣) ،

وإذ تعرب عن ارتياحها لإنجاز العمل في مشروع الإعلان المتعلق بتقسيم الحفائط الذي تتطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين^(١٤) ،

-
- (٥) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ (A/39/1) .
- (٦) المرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١ (A/40/1) .
- (٧) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/41/1) .
- (٨) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/42/1) .
- (٩) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/43/1) .
- (١٠) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/44/1) .
- (١١) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/45/1) .
- (١٢) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/46/1) .
- (١٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٣ والتمويب (Corr.1 A/45/33 و A/46/1) .
- (١٤) A/C.6/46/L.9 ، المرفق .

وإذ تضع في اعتبارها استصواب قيام اللجنة الخاصة بمواصلة العمل في ميدان
صيانة السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ،

وإذ تضع في اعتبارها مختلف المقترنات المقدمة إلى الجمعية العامة في
دورتها السادسة والأربعين بهدف تعزيز دور المنظمة وزيادة فاعليتها ،

١ - تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على إنجاز الدليل المتعلق بتسوية
المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية^(١٥) وتطلب منه نشر الدليل وتوزيعه على نطاق
واسع بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ؛

٣ - تقرير أن تعقد اللجنة الخاصة دورتها القادمة في الفترة من ٣ إلى
٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ؛

٤ - تطلب من اللجنة الخاصة أن تقوم ، في دورتها في عام ١٩٩٣ ، وفقا
لأحكام الفقرة ٥ أدناه ، بما يلي :

(أ) إعطاء الأولوية لمسألة صون السلم والأمن الدوليين بجميع جوانبها
بغية تعزيز دور الأمم المتحدة ، وأن تعمد ، في هذا السياق ، إلى النظر فياقتراح
المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، فضلا عن المقترنات
المحددة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين التي قد تقدم إلى اللجنة الخاصة في
دورتها في عام ١٩٩٣ ؛

(ب) مواصلة أعمالها بشأن مسألة تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل
السلمية والقيام ، في هذا السياق ، بما يلي :

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ،
الملحق رقم ٣٣ والتوصيب (A/46/33 و Corr.1 A) ، المرفق .

- ١١- النظر في الاقتراح المتعلق بقواعد الامم المتحدة للتوافق في المنازعات بين الدول ؛
- ١٢- النظر في الاقتراحات المحددة الأخرى المتعلقة بمسألة تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، التي قد تقدم إلى اللجنة الخاصة في دورتها التي تعقد في عام ١٩٩٢ ؛
- (ج) النظر في مقترنات مختلفة بهدف تعزيز دور المنظمة وزيادة فعاليتها ؛
- ٥- تطلب أيضاً إلى اللجنة الخاصة أن تضع في اعتبارها أهمية التوصل إلى اتفاق عام كلما كان لذلك أهمية بالنسبة لنتيجة أعمالها ؛
- ٦- تقرر أن تقبل اللجنة الخاصة اشتراك مراقبين عن الدول الأعضاء في اجتماعاتها ، بما في ذلك المجتمعات فريقها العامل ؛
- ٧- تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛
- ٨- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" .

مشروع القرار الثاني

الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تتطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٠/٤٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٣٧/٤٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٤٤/٤٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ،

ولاذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة (١٦) ، التي اجتمعت في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ وأنجزت مشروع إعلان بشأن تقصي الحقائق الذي تتطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين ،

واقتنياعا منها بان اعتماد الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تتطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين سيسمح في تعزيز دور الامم المتحدة ويزيد من فاعليتها في ميدان صون السلم والامن الدوليين ،

ولاذ ترى أن الحاجة تدعو إلى تأمين نشر نص الإعلان على نطاق واسع ،

ولاذ ترى أيضا أن الإعلان سيكون اسهاما هاما ملمسا تقدمه اللجنة الخاصة إلى عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ،

- ١ - توافق على الإعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تتطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين ، المرفق نصه بهذا القرار ،

- ٢ - تعرب عن تقديرها للجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ، لما قدمته من إسهام هام في إعداد نص الإعلان ،

- ٣ - تطلب من الأمين العام أن يبلغ حكومات الدول الأعضاء في الامم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة ، ومجلس الامن ، باعتماد الإعلان ،

- ٤ - تحث علىبذل قصارى الجهد لكي يصبح الإعلان معروفا لدى العموم ولكي يُنفذ تنفيذا تاما .

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ٣٣ والتصويب (Corr. 1 A/46/33) و (٩١)

المرفق

الإعلان المتعلق بتقسيم الحقائق الذي تضطلع به
الأمم المتحدة في ميدان صون السلام والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتمثلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(١٧) ، وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية^(١٨) ، والإعلان المتعلق بزيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية^(١٩) ، والإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلام والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان^(٢٠) ، وإلى أحكامها المتعلقة بتقسيم الحقائق ،

وإذ تؤكد أن قدرة الأمم المتحدة على صون السلام والأمن الدوليين تتوقف إلى حد بعيد على حصولها على معرفة تفصيلية بالظروف الحقيقية لآية منازعات أو حالات قد يعرض استمرارها صون السلام والأمن الدوليين للخطر (وال المشار إليها فيما بعد بعبارة "المنازعات أو الحالات") ،

وإذ تدرك أن الاستفادة الكاملة مما لدى الأمم المتحدة من وسائل لتقسيم الحقائق وزيادة تحسين هذه الوسائل يمكن أن تسهم في تعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وأن تشجعاً تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وكذلك منع وإزالة ما يهدد السلام ،

(١٧) القرار ٣٦٢٥ (د-٢٥) ، المرفق .

(١٨) القرار ١٠/٣٧ ، المرفق .

(١٩) القرار ٢٢/٤٣ ، المرفق .

(٢٠) القرار ٥١/٤٣ ، المرفق .

ورغبة منها في تشجيع الدول على أن تتضع في اعتبارها الدور الذي يمكن للأجهزة المختصة في الأمم المتحدة أن تقوم به في مجال التثبت من الحقائق المتعلقة بالمنازعات أو الحالات ،

ولذ تسلم بالفائدة الخاصة لبعضها تقصي الحقائق التي قد تضطلع بها في هذا الشأن أجهزة الأمم المتحدة المختصة ،

ولذ تتضع في اعتبارها التجربة والخبرة اللتين اكتسبتهما الأمم المتحدة في ميدان بعضها تقصي الحقائق ،

ولذ تعترف بالحاجة إلى أن تعمد الدول ، في ممارستها لسيادتها ، إلى التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق ببعضها تقصي الحقائق التي تتولاها ،

وسعياً منها أيضاً إلى الإسهام في فعالية الأمم المتحدة بغية تعزيز التفاهم المتبادل والثقة والاستقرار في العالم ،

تعلن رسمياً ما يلي :

أولاً

١ - يتبين أن تسع أجهزة الأمم المتحدة المختصة ، في أدائها لوظائفها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين ، إلى أن تكون لديها معرفة كاملة بجميع الحقائق ذات الصلة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يتبين أن تنظر في الاضطلاع بأنشطة لتقديم الحقائق .

٢ - لأغراض هذا الإعلان ، يقصد بتقصي الحقائق أي نشاط يستهدف الحصول على معرفة تفصيلية بما يتصل بيـاني نزاع أو حالة من حقائق تحتاج إليها أجهزة الأمم المتحدة المختصة لممارسة وظائفها فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين على نحو فعال .

٣ - يتبين أن يكون تقصي الحقائق شاملًا وموضوعياً ونزليـاً وفي حـينـه .

٤ - يتبين أن ينظر جهاز الأمم المتحدة المختص في اللجوء إلى إيفاد بعثة لتحقق الحقائق ، ما لم يكن في الإمكان الحصول على معرفة كافية بجميع الحقائق ذاتصلة عن طريق استخدام القدرات المتوفرة لدى الأمين العام لجمع المعلومات أو استخدام وسائل أخرى قائمة .

٥ - يتبين أن تضع أجهزة الأمم المتحدة المختصة في اعتبارها ، عند البت فيما إذا كان يتطلب الإفصاح ببعثة لتحقق الحقائق ومتى يكون ذلك ، أن إيفاد بعثة لتحقق الحقائق يمكن أن يكون علامة على قلق المنظمة ، ويتبين أن يسهم في بناء الثقة وتخفيف حدة النزاع أو الحالة مع تفاديه تفاقمها بأية صورة .

٦ - يتطلب إيفاد بعثة لتحقق الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلىإقليم آية دولة الحصول على موافقة مسبقة من تلك الدولة ، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً

٧ - يجوز لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام إيفاد بعثات لتحقق الحقائق ، كل في إطار مسؤوليته في مجال صون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق .

٨ - يتبين أن ينظر مجلس الأمن في إمكانية الاضطلاع بتحقق الحقائق وفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق .

٩ - يتبين أن ينظر مجلس الأمن ، كلما كان ذلك مناسبا ، في إمكانية التصر في قراراته على اللجوء إلى تقصي الحقائق .

١٠ - يتبين أن تنظر الجمعية العامة في إمكانية الاضطلاع بتحقق الحقائق ممارسة لمسؤولياتها بموجب الميثاق ، على نحو فعال ، عن صون السلم والأمن الدوليين .

١١ - يتبين أن تنظر الجمعية العامة ، كلما كان ذلك مناسبا ، في إمكانية التصر في قراراتها المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين على اللجوء إلى تقصي الحقائق .

١٢ - ينبعى للأمين العام أن يولي اهتماما خاصا لاستخدام قدرات الأمم المتحدة في مجال تقصى الحقائق في مرحلة مبكرة ، وذلك من أجل الإسهام في منع المنازعات والحالات .

١٣ - ينبعى للأمين العام أن ينظر ، بمبادرة منه أو بناء على طلب الدول المعنية ، في الاضطلاع ببعثة لتقصى الحقائق عند وجود نزاع أو حالة .

١٤ - ينبعى أن يقوم الأمين العام بإعداد واستكمال قوائم بالخبراء في ميادين مختلفة ممّن يكونون على استعداد للاشتراك في بعثات تقصى الحقائق . وينبعى أيضاً أن يحتفظ بالقدرات التي تلزم لإيفاد بعض طارئة لتقصى الحقائق وأن ينميه ، وذلك في حدود الموارد القائمة .

١٥ - عند تحديد الجهة التي يُعهد إليها القيام ببعثة لتقصى الحقائق ، ينبعى أن يعطي مجلس الأمن والجمعية العامة الأفضلية للأمين العام ، الذي يجوز له ، في جملة أمور ، أن يعين ممثلا خاصا أو فريق خبراء يكون مسؤولا أمامه . ويجوز النظر أيضاً في اللجوء إلى هيئة فرعية مخصصة تتبع مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

١٦ - ينبعى أن تراعي أجهزة الأمم المتحدة المختصة ، عند النظر في إمكانية الاضطلاع ببعثة لتقصى الحقائق ، الجهود الأخرى ذاتصلة التي تبذل لتقصى الحقائق ، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الدول المعنية والجهود المبذولة في إطار الترتيبات أو الوكالات الإقليمية .

١٧ - ينبعى دائماً أن يتضمن قرار الاضطلاع ببعثة لتقصى الحقائق الذي يتّخذه جهاز الأمم المتحدة المختار ولاية واضحة لبعثة تقصى الحقائق متطلبات محددة تُراعى في التقرير الذي تقدمه . وينبعى أن يقتصر التقرير على عرض ذي طابع واقعي للنتائج .

١٨ - ينبعى النظر دون تأخير في أي طلب تقدمه أي دولة إلى أحد أجهزة الأمم المتحدة المختصة لإرسال بعثة لتقصى الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى إقليمها .

ثالثا

١٩ - عند تقديم أي طلب من أحد أجهزة الأمم المتحدة المختصة إلى أي دولة التماس لموافقتها على استقبال بعثة لتقصى الحقائق داخل إقليمها ينبعى أن تنظر فيه تلك الدولة في حينه . وينبعى لتلك الدولة إبلاغ الجهاز المذكور بقرارها دون تأخير .

- ٢٠ - إذا قررت دولة عدم السماح لبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بدخول إقليمها ، ينبع لها ، إذا رأت ذلك ملائماً ، بيان أسباب ذلك القرار . كما ينبع لتلك الدولة أن تُبقي إمكانية السماح بدخول بعثة لقصي الحقائق قيد النظر .
- ٢١ - ينبع أن تسعى الدول إلى انتهاج سياسة تسمح بدخول بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة إلى إقليمها .
- ٢٢ - ينبع أن تتعاون الدول مع بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة وأن تقدم لها ، في حدود قدراتها ، المساعدة الكاملة الفورية الازمة للقيام بمهامها والوفاء بولايتها .
- ٢٣ - ينبع أن تُمنح بعثات تقصي الحقائق جميع الحصانات والتسهيلات الازمة لاداء ولايتها ، ولا سيما العمل بسرية تامة ، وحق الوصول إلى جميع الأماكن وجميع الأشخاص ذوي الصلة ، على أن يكون مفهوماً أنه لن تتحقق أية عواقب ضارة بأولئك الأشخاص . وتلتزم بعثات تقصي الحقائق باحترام قوانين وأنظمة الدول التي تمارس مهامها في إقليمها ، على أنه لا ينبع تطبيق تلك القوانين والأنظمة بطريقة من شأنها إعاقة بعثات عن أداء مهامها أداء سليماً .
- ٢٤ - يتمتع أعضاء بعثات تقصي الحقائق ، كحد أدنى ، بالامتيازات وال حصانات التي تمنحها اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها للخبراء المؤذفين في بعثات . ويلتزم أعضاء بعثات تقصي الحقائق ، دون الإخلال بامتيازاتهم وحصاناتهم ، باحترام قوانين وأنظمة الدولة التي يمارسون مهامهم في إقليمها .
- ٢٥ - تلتزم بعثات تقصي الحقائق بالعمل بدقة وفقاً للولاية المنوطة بها وبأداء مهمتها بنزاهة . ويلتزم أعضاؤها بالطلب أو يتلقوا تعليمات من أي حكومة أو من أي سلطة خلاف جهاز الأمم المتحدة المختصر . ويتعين عليهم المحافظة على سرية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء اضطلاعهم بولايتهم ، حتى بعد انتهاء البعثة من أداء مهمتها .
- ٢٦ - ينبع أن تتاح للدول المعنية مباشرة ، في كل مرحلة من مراحل عملية تقصي الحقائق ، فرصة التعبير عن آرائها في صدد الحقائق التي أنيط بالبعثة الحصول عليها . وعند نشر نتائج تقصي الحقائق ، ينبع أيضاً نشر الآراء التي عبرت عنها الدول المعنية مباشرة إذا أرادت ذلك .

٢٧ - إذا تضمن تقصي الحقائق جلسات استماع ، فينبغي أن تكون هناك قواعد اجرائية مناسبة تضمن نزاهتها .

رابعا

٢٨ - يتبين أن يرصد الأمين العام حالة السلم والأمن الدوليين بصورة منتظمة ومنهجية بغية توفير الإنذار المبكر بالمنازعات أو الحالات التي قد تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . ويجوز للأمين العام أن يبلغ المعلومات ذات الصلة إلى مجلس الأمن ، وإذا اقتضى الأمر إلى الجمعية العامة .

٢٩ - وتحقيقاً لهذه الغاية ، يتبين أن يستفيد الأمين العام استفادة كاملة من قدرات الأمانة العامة في مجال جمع المعلومات وأن يبقى تحسين هذه القدرات قيد النظر .

خامسا

٣٠ - لا يخل إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة بقيام الدول المعنية باستخدام التحقيق أو أي إجراء مماثل أو أية وسيلة من وسائل تسوية المنازعات سلمياً تتتفق عليها هذه الدول .

٣١ - لا يفسر أي شيء وارد في هذا الإعلان على أنه يدخل على أي نحو بأحكام الميثاق .